دراسة تحليلية لدور سياسة الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

An analytical study of the role of agricultural support policy in achieving food security in Algeria

جداه عبد الكريم [1*]، بلحواس سليمة [2]

[1] جامعة محمد بن أحمد – و هران 2 (الجزائر)، مخبر التوجهات والتحديات الجديدة للسياسات التنموية في الجزائر

Djeddah.abdelkrim@univ-oran2.dz ،

[2] المركز الجامعي نور بشير- البيض (الجزائر)، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية،

s.belhaoues@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 2023/12/17 تاريخ القبول: 2024/05/11 تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مختلف سياسات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر، وابراز مدى قدرة الدعم الحكومي على تحقيق الامن الغذائي في الجزائر من خلال اجراء دراسة تحليلية على واقع الدعم الفلاحي في الجزائر. وخلصت هذه الدراسة الى أن سياسة الدعم الحكومي أسهمت في تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين بعض جوانب الأمن الغذائي. ومع ذلك، لا تعتبر قادرة بشكل كامل على تحقيق الأمن الغذائي. فلا زالت هناك تحديات عديدة تواجه القطاع الفلاحي وتعيق القدرة على تحقيق الأمن الغذائي الكلي.

الكلمات المفتاحية: الامن الغذائي، القطاع الفلاحي، سياسات الدعم الفلاحي، الجزائر.

تصنيف JEL: G1 ؛ Q17; B10.Q22

Abstract:

This study aims to know the various policies to support the agricultural sector in Algeria, and to highlight the extent of the ability of government support to achieve food security in Algeria by conducting an analytical study on the reality of agricultural support in Algeria. This study concluded that the government support policy contributed to Enhancing agricultural production and improving some aspects of food security. However, it is not considered fully capable of achieving food security. There are still many challenges facing the agricultural sector that hinder the ability to achieve total food security.

.**Keywords**: *Food security, , Agricultural sector, Agricultural support policies, Algeria*

Jel Classification Codes: G1; B10. Q22; Q17

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من بين أهم التحديات التي تواجهها الدول في العصر الحديث. اذ يعتبر أحد أولويات السياسة العامة للحكومات، حيث تسعى الدول إلى ضمان توفير الغذاء الكافي لمواطنيها. ويمثل توفير الأمن الغذائي تحديًا خاصًا للدول التي تعتمد بشكل كبير على مداخيل قطاع النفط بالدرجة الأولى كالجزائر اين يستحوذ على أكثر من 95% من اجمالي الصادراتوالجزائر واحدة من الدول التي تولي اهتمامًا كبيرًا لقضية الأمن الغذائي، حيث يُعتبر توفير الغذاء الكافي والصحي للسكان أحد أولويات الحكومة. ولا مناص من القول ان القطاع الفلاحي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن. اذ يعتبر المصدر الرئيسي للإنتاج الزراعي والحيواني، ويوفر فرص عمل للسكان الريفيين ويسهم في توفير الغذاء الصحي والمستدام للمجتمع. ومع ذلك، يواجه القطاع العديد من التحديات كالتغيرات المناخية ونقص التمويل والتدريب والبنية التحتية، ولعل اهم هذه العقبات التي تحول دون قدرته على تحقيق الاكتفاء هو عدم الاهتمام الكبير من طرف الحكومة ونقص التحفيزات الموجهة للاستثمار في القطاع الفلاحي والزراعي وبالنظر الى إمكانات الدولة الهائلة في المجال المذكور الا ان النتائج المحققة من هذا القطاعين لا تزال جد محتشمة مقارنة بباقي القطاعات من جهة وبموارد الدولة من جهة أخرى.

وتأسيسا على ما سبق تبرز لنا معالم إشكالية بحثنا والتي ارتأينا صياغتها على النحو التالي: ما مدى قدرة ونجاح سياسات دعم القطاع الفلاحي على تحقيق الامن الغذائي في الجزائر؟

وينطلق بحثنا من فرضية مفادها ان سياسات الدعم المتبعة في النهوض بالقطاع الفلاحي لم تنجح من أجل تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، حيث لا يزال القطاع الفلاحي يواجه العديد من العقبات التي تحول دون ذلك من بينها عدم تطبيق المعايير الاقتصادية فيما يخص القرارات المتعلقة بمبالغ الدعم والفئات الموجه لها. وعليه تبدأ دراستنا من فرضية مفادها ان القطاع الفلاحي لازال غير مؤهل لتلبية وتغطية حاجيات الدولة من الغذاء او بالأحرى يمكن القول ان امكانياته غير مستغلة بالشكل المطلوب .

اهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وتوفير إطار لفهم التحديات والفرص المتاحة. من خلال تعزيز القطاع الفلاحي وتحسين إنتاجيته واستدامته، يمكن تحقيق توازن في إمدادات الغذاء وتلبية احتياجات السكان.

سيستند هذا البحث إلى مجموعة متنوعة من المصادر الثانوية، بما في ذلك الدراسات الأكاديمية والتقارير الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة. ومن خلال فهم دور دعم القطاع الفلاحي وتحليل

التحديات التي يواجهها، يمكننا تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر بالتالي ستكون النتائج والتوصيات المستخلصة من هذا البحث قيمة للمسؤولين الحكوميين والمختصين في القطاع الفلاحي والمهتمين بقضايا الأمن الغذائي في الجزائر.

تقسيمات البحث: في المحاور القادمة من هذا البحث، سيتم استكشاف الإطار النظري لكل من القطاع الفلاحي والامن الغذائي مع تسليط الضوء على الموضوعات الرئيسية المتعلقة بدور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، بما في ذلك التحديات الحالية والمستقبلية اين سيتم أيضا تقديم تحليلات موضوعية ومعلومات قيمة لتوجيه القرارات وتعزيز الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

1. الإطار النظري للدراسة

لا يمكن نظريا تحقيق الامن الغذائي اعتمادا فقط على التصنيع وإذا افترضنا ان التصنيع كان قادرا على تحقيق الامن الغذائي فإن الموارد الأولية المدخلة في القطاع الصناعي سيتم اعتمادها بالدرجة الأولى على مخرجات القطاع الفلاحي، وللتطرق الى طبيعة العلاقة بين المتغيرين فلابد لنا من الالمام المقاربة النظرية للأمن الغذائي وماهية الدعم الفلاحي.

1.1 عموميات حول الأمن الغذائي

1.1.1 نشأة الأمن الغذائي: تعود جذور مفهوم الأمن الغذائي إلى أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما انتشر نقص الغذاء والمجاعات في العديد من البلدان، خاصة في أوروبا. استجابة لذلك، تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في عام 1945 بهدف رفع مستويات التغذية وتحسين الإنتاجية الزراعية في جميع أنحاء العالم.

2.1.1 تعريف الامن الغذائي: يعد الامن الغذائي من بين أهم المواضيع المثيرة لاهتمام الباحثين خلال الآونة الاخيرة نظرا لأهميته ما جعل العديد من المنظمات والمختصين يحاولون إعطاء تعريف مضبوط له خلال النصف الثاني من القرن العشرين حيث يعرفه البعض على انه قدرة المجتمعات في جميع الازمنة على توفير الغذاء الصحي الازم للمواطنين كما وكيفا بأسعار تتناسب مع دخول جميع المواطنين (الطاهر، 2007، صفحة 22). بينما هناك من يعرفه على انه قدرة الدولة او مجموعة الدول على تحقيق امنها الغذائي عبر تحقيق الاكتفاء الذاتي من مجموعة السلع والمنتجات الغذائية الحيوانية والنباتية عبر اعتمادها على ذاتها وانتاجها المحلي فقط دون اللجوء الى الخارج لسد ما ينقص من المنتجات الغذائية (البغدادي، 2007، صفحة 33). اما المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الفاو التابعة

لمنظمة الامم المتحدة فقد عرفت الامن الغذائي على انه تأمين الغذاء لكافة المواطنين في مختلف الاوقات بكميات ونوعيات لازمة مع ضرورة الحصول عليه وفق نظم ونماذج اقتصادية واجتماعية كما ينبغي ان يكون هذا الغذاء الذي يتم توفيره صحيا وسليما وخالي من المواد المسرطنة يُمكن من تطوير قدرات الانسان العقلية والبدنية والنفسية (الاسرج، 2010، صفحة 45). كما تم تعريفه وفقا لأربعة أبعاد رئيسية،

اذن من خلال التعاريف السابقة فإن الأمن الغذائي يشير إلى حالة توفر الغذاء بكميات كافية وبجودة ملائمة لجميع الأفراد في المجتمع أو البلد أو العالم بشكل عام. يعني ذلك أن الناس يتمتعون بإمكانية الوصول الدائم إلى الغذاء الصحي والمغذي الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية والتغذوية.

3.1.1 ابعاد الأمن الغذائي: ينطوي مفهوم الأمن الغذائي على أربع مكونات رئيسية تم تحديدها من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تتمثل في توافر الغذاء (**Availability**)، الحصول على الغذاء (**Food Accessibility**)، استخدام الغذاء (**Food Safety**) والاستقرار/الثبات (**Stability**) (اتحاد المصارف العربية، صفحة 1):

- التوفّر المادي للغذاء: يتحدد التوفر المادي حسب مستويات المخزون ومستوى انتاج المواد الغذائية وصافي التجارة بينهما ويتناول توفّر الغذاء "جانب العرض" من الأمن الغذائي.
- لحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية: إن العرض الكافي من المواد الغذائية على المستوى الدولي والوطني لا قد لا يضمن تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسر. وقد أدى التخوف بشأن عدم كفاية الحصول على المواد الغذائية إلى تركيز الكبير للسياسات على الإنفاق والدخل والأسعار والاسواق في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي.
- الاستفادة من المواد الغذائية: يقصد بالاستفادة على أنها الكيفية التي يحقق بها الجسم أقصى استفادة من العناصر الغذائية المختلفة الموجودة في المواد الغذائية. وهو تناول الأفراد الكافي للعناصر الغذائية التي تمدهم بالطاقة والمغذيات نتيجة للرعاية الجيدة، وتنوع النظام الغذائي، وممارسات التغذية، وطريقة إعداد الطعام وتوزيعه داخل الأسرة. وإلى جانب الاستفادة البيولوجية الجيدة من المواد الغذائية التي يتم تناولها، مثل هذه الامور تحدد حالة التغذية لدى الأفراد.
- استقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى بمرور الوقت: الغذائي إذا لم تكن لدى الفرد القدرة الكافية على الحصول على المواد الغذائية بصفة دورية حتى لو كانت كمية الطعام التي يتناولها الشخص

كافية اليوم، فلا يزال يُنظر إليه على أنه يعاني من انعدام الأمن، الامر الذي قد يعرضه لتدهور حالته الغذائية. فمثلا الأحوال المناخية السيئة، أو عدم الاستقرار السياسي، أو العوامل الاقتصادية لها دور في التأثير على حالة الأمن الغذائي. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2020، صفحة 31)

2.1 الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي: مقاربة نظرية:

تعتبر سياسة الدعم الفلاحي إحدى الآليات المستخدمة في إطار السياسات الفلاحية التي ترمي إلى ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به، وفيما يلي عرض لبعض تعاريف الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي وتبيان لأهدافه، مبرراته، أساليبه وأشكاله.

1.2.1 تعريف الدعم الفلاحي: يمكن تعريف الدعم المالي على انه المساهمة المالية التي تقدمها الدولة من خلال أجهزة مالية في إطار برامج مخططة، لتشجيع الفلاحين على الاستثمار، وتتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاحين والتركيبة المالية للمشروع. (بوطورة وزغلامي، 2017، صفحة 54). فيما يعرفه البعض الآخر مساهمة مالية مباشرة من طرف الدولة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها لتحقيق منفعة لدى الجهات المستفيدة. (سفيان، 2019-2020، صفحة، 123). وهو عبارة عن الإعانات المقدمة بهدف رفع إنتاجية الأرض والعمالة، من خلال التأثير على الأسعار لرفع المداخيل الحقيقية للفلاحين. (Chirwa & Dornard, 2013, p. 26)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان الدعم الفلاحي هو: نفقة حكومية تمول من الخزينة العمومية لتلبية مجموعة من الحاجات المتعلقة بالميدان الفلاحي.

2.2.1أهداف الدعم الفلاحي :

تسعى الحكومات من خلال اتباعها لسياسة الدعم الفلاحي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها (سفيان، 2019-2020، صفحة 124) :

- مساندة الفلاحين لتدعيم قدراتهم التنافسية.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي .
- نقل وتوطين التقنيات الحديثة .
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة.

3.2.1 مبررات دعم القطاع الفلاحي:

لدعم القطاع الفلاحي مبررات عدة أبرزها (الواعر، 2018-2019، الصفحات 66-67):

- **تحقيق التنمية الاقتصادية:** يتم في المرحلة الأولى للتنمية دعم القطاع الفلاحي من قبل الدولة، من أجل تعزيز التنمية في القطاعات الأخرى وخاصة الصناعة،

- **تطوير القطاع الفلاحي:** على الرغم من التطورات التكنولوجية والتخصص في مختلف المنتجات لا يزال أداء القطاع الفلاحي دون المستوى وخاصة في الدول المتخلفة، ونظرا لارتفاع درجة المخاطرة في الاستثمارات الفلاحية وغيرها من الأسباب، فهذا يستدعي توفير حماية لهذا القطاع من قبل الدولة لإخراجه من دائرة التخلف.

- **مواجهة تقلبات السوق:** يعد عرض المنتجات الفلاحية غير مرن نسبيا، فعند الانكماش الاقتصادي وتراجع الطلب تنخفض الأسعار، وحينها يصعب على الفلاح التأثير على العرض، وهذا ما يستوجب تدخل الدولة وحماية الفلاحين، من خلال إتباع الإجراءات المناسبة كشراء المنتجات من الفلاحين بأسعار مقبولة وغيرها من التدخلات.

4.2.1 أساليب الدعم الفلاحي:

تتمثل أساليب الدعم الفلاحي فيما يلي: (غردي، 2011-2012، صفحة 111)

- **أساليب الدعم المباشر:** وتتمثل في تقديم مساعدات للجهات المعنية بطريقة مباشرة دون وجود وسيط، وقد يكون هذا الدعم مجسدا في مساعدات مالية، مادية وغيرها من طرق الدعم المباشر، ويكون في المجالات التالية: استصلاح الأراضي الزراعية ودعم الموارد النباتية، المجال الحيواني الرعوي، التمويل، استخدام مياه الري والدعم التكنولوجي.
- **أساليب الدعم غير المباشر:** يتمثل هذا النوع من أساليب الدعم في جميع الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، ومن أهم هذه الخدمات: الإرشاد العلمي، تسويق المحاصيل الفلاحية والتأمين على المحاصيل الفلاحية.

2. مسار سياسة الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر

1.2. واقع سياسة الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر:

اتبعت الجزائر منذ الاستقلال العديد من السياسات الداعمة للقطاع الفلاحي بغية تشجيع الفلاحين على الاستمرار في ممارسة النشاط الفلاحي، وبالتالي الاستمرار في الإنتاج، وذلك عبر توفير مختلف احتياجات النشاط الفلاحي وخاصة الاحتياجات المالية منها، وخلال الفترة 2000 – 2019 أولت الحكومة أهمية خاصة لدعم القطاع الفلاحي منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

كخطوة لإنعاش الاقتصاد الفلاحي ضمن منطق جديد مشجع للمبادرات الخاصة، حيث تم توجيه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية، من خلال الإعلان عن العديد من برامج دعم موجهة لمختلف الشعب الفلاحية.

1.1.2. أهداف سياسة الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر:

تتمثل أهداف سياسة الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي فيما يلي: (زاوي و براضية، 2017، الصفحات 103-104)

- تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الأوضاع الاجتماعية داخل الأوساط الريفية.
- تحقيق تنمية مستدامة للأقاليم الريفية مع استغلال كل الموارد المتاحة بشكل يسمح بحماية البيئة.
- تأهيل القدرات البشرية عن طريق الاستثمار في مجال البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي.
- تحسين الإنتاجية بشكل يسمح بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية.
- تدعيم الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء. (عدة، 2017-2018، صفحة 148)

2.1.2 محاور سياسة الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر:

تتمثل محاور سياسة الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الآتي:

- **دعم القروض الفلاحية:** لقد حمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في طياته سياسات تشجع بنك الفلاحة على تسهيل منح القروض الفلاحية، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار سياسة دعم القروض الفلاحية، ومن بين هذه الإجراءات نجد: (الواعر، 2018-2019، الصفحات 137-138)

- **دعم أسعار الفائدة:** لقد خصصت الدولة مبالغ معتبرة لغرض دفع الفلاح نحو التوجه إلى طلب الخدمات البنكية من خلال التدخل في تخفيض مقدار معدل الفائدة للقروض الممنوحة للفلاح، غير أن تلك المساعدات لم يتم استخدامها على نطاق واسع لاسيما بالنسبة للاعتماد الموجه لتنمية الاستثمارات الفلاحية، وهذا يرجع بالأساس إلى انعدام أو عدم صحة المعلومات المقدمة من قبل المصالح المالية.

- **مسح الديون الفلاحية:** تعد سياسة مسح الديون الفلاحية من الأساليب الهامة التي تلجأ إليها الحكومة عادة من أجل رد الاعتبار للفلاح من خلال إعطاءه فرصة أخرى، حيث يشمل هذا الإجراء الفلاحين الذين تعرضوا لمخاطر حالت دون تحقيقهم عائد يمكنهم من تسديد ديونهم المستحقة.
- **ضمان القروض الفلاحية:** وهذا عبر تخصيص صناديق خاصة بها تفتح لها حسابات لدى الخزينة من بين الأساليب الهامة لدعم القطاع الفلاحي، والتي يتمكن الفلاح من خلالها من الحصول على القروض من مختلف المؤسسات المالية التي يتم إمضاء اتفاق معها من قبل الحكومة، فقد قامت الحكومة بمحاولة ضمان استمرارية تدفق التمويل البنكي للفلاحة، من خلال انتهاج سياسات تدعم القروض الفلاحية، والجدول الموالي يبين تطورها خلال الفترة 2000 – 2019.

جدول (01): تطور القروض الفلاحية خلال الفترة (2000 – 2019) **(مليار دينار جزائري)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ق. ف	0.58	0.63	0.33	2.54	4.31	4.7
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ق. ف	8.02	7.46	7.49	7.14	10.02	9.84
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ق. ف	11.11	11.25	10.77	9.08	8.79	9.3
السنة	2018	2019				
ق. ف	9.3	9.3				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر.

من خلال الجدول (01)نلاحظ تطور القروض الفلاحية بشكل مستمر خلال الفترة 2000 –2004 باستثناء سنة 2002، حيث تميزت هذه الفترة بتحمل الحكومة لجزء هام من القروض الفلاحية المتعثرة وضمانها لدى بنك الفلاحة، أما خلال الفترة 2005-2009 فيلاحظ أنه رغم قيام الحكومة بمحاولة تثمين الجهود المبذولة خلال الفترة السابقة تراجع حجم القروض الممنوحة للفلاحين بفعل زيادة نسبة عدم السداد وعجز الفلاحين عن تسديد القروض المستحقة عليهم، فقد جاء تدخل الحكومة متأخرا نوعا ما من خلال سياسة مسح الديون مرة أخرى ، مما أدى إلى انتعاش سوق القروض الفلاحية، وقد واصلت الحكومة جهودها للسماح للفلاحين بالحصول على التمويل الذي يحتاجونه في شكل قروض خلال الفترة

2010 -2014 بانتهاج سياسة تعمل على حث بنك الفلاحة على الرفع من حجم القروض الممنوحة للفلاحين، ليعرف بعدها حجم القروض الفلاحية خلال الفترة 2015 -2019 بعد تراجع الايرادات الريعية وعدم قدرتها على تقديم ضمانات للبنوك في حالة تعثر الفلاحين عن السداد.

- **إنشاء الصناديق الداعمة للقطاع الفلاحي:** لقد عمدت الجزائر منذ سنة 2000 في إطار دعم تمويل القطاع الفلاحي على استحداث وتطوير العديد من الصناديق التي تعمل على توفير التمويل لمختلف الشعب الفلاحية على شكل قروض أو إعانات حسب أهمية كل محصول فلاحي، ومن بين أهم هذه الصناديق نجد: (سفيان، 2020-2019، الصفحات 132-137)

- **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:** أنشئ هذا الصندوق سنة 2002 في إطار المشاريع المعلن عنها من قبل الحكومة لدعم النمو الفلاحي في كل من الهضاب والصحراء وخاصة النهوض بالثروة الحيوانية.
- **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي**: أنشئ هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005، ويستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنضمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاط الفلاحي وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها،.
- **الصندوق الخاص بمربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين**: أنشئ هذا الصندوق بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، وقد تم استحداث هذا الصندوق من أجل إعادة بعث الإنتاج الحيواني من جديد والنهوض به.
- **الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:** تم إنشاء هذا الصندوق في إطار قانون المالية لسنة 2013 وفق المادة 58، وهو موجه لتمويل الأنشطة الفلاحية وخاصة المتعلقة بالإنتاج الفلاحي النباتي أو الحيواني
- **الصندوق الوطني للتنمية الريفية:** وهو من بين الصناديق التي تم إنشائها في إطار قانون المالية لسنة 2013، وهو موجه لتمويل التنمية الريفية.
- هذا، وقد عرف القطاع الفلاحي تطورا في المبالغ المالية المخصصة له في ظل المخططات الخماسية المعلن عنها منذ سنة 2000، وخاصة بعد الارتفاع في أسعار المحروقات، ما جعل الحكومة ترصد

مبالغ مالية كبيرة وضخها لتمويل القطاع الفلاحي عبر مختلف الصناديق وبالمشاركة مع المؤسسات المالية خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول (02): تطور مخصصات دعم القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2019) **(مليار دينار جزائري)**

السنة	2004-2000	2009-2005	2014-2010	2019-2015
مجموع المخصصات المالية	223.5855	465.6146	1000	300

المصدر: (طويل، قندوز، ومرابط، 2021، صفحة 231) و(الواعر، 2019-2018، الصفحات 142-144)

من خلال الجدول السابق يلاحظ الارتفاع الملحوظ لحجم المخصصات المالية السنوية لمختلف صناديق الدعم المعتمدة من قبل الحكومة خلال مختلف البرامج التنموية خلال الفترة 2000 -2009، وخاصة بعدما تم خلال الإعلان عن مخطط دعم النمو تكملة للجهود السابقة وتصحيح وتعزيز وتيرة التنمية الفلاحية خلال الفترة 2005-2009، وهذا ما يبرز تركيز الحكومة على الجانب المالي في مسار مخططاتها التنموية، أما خلال المرحلة 2010 -2014 فتم تخصيص ما يقارب 1000 مليار دج لدعم تمويل القطاع الفلاحي والذي لم يشهده هذا الأخير من قبل، فخلال هذه المرحلة تم التركيز على دعم نمو الرأسمال الفلاحي الذي يعد أحد أهم مقومات الانتاج الفلاحي في الجزائر، ولكن رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة إلا أن نسبة استخدام القروض بقيت متوسطة على العموم حيث قدرت بحوالي 52%، وهذا ما يعكس عدم إقبال الفلاحين على طلب التمويل بالرغم من الدعم الذي يحظى به هذا القطاع، لتتراجع مخصصات دعم القطاع الفلاحي بعد ذلك خلال الفترة 2015- 2019 التي شهدت تراجعا في العوائد الريعية على العموم، بالإضافة إلى تدابير التأطير المالي، تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال متلائم وطبيعة التقنيات المحددة لخصوصية البرامج الفرعية، وذلك عن طريق التكوين، الإرشاد، الإعلام والاتصال، لتدعيم برنامج تطوير الفروع وبرنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية خاصة، وبرنامج مخطط التنمية الفلاحية بصفة عامة، ويعد التأطير والدعم التقني بمثابة تكملة لعملية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لتوعية وتوجيه الفلاح نحو المناهج الحديثة لتطوير النشاط الفلاحي. كما وضعت إجراءات للتنسيق ما بين المعاهد المعنية بإعداد وتنفيذ المشاريع (المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، الجمعيات المحلية والمؤسسات والمنظمات المهنية) من أجل ضمان تظافر جهود التنسيق والتعاون المطلوب، كما تم إشراك الهيئات الفلاحية (الغرف الفلاحية) والمنظمات النقابية المختلفة، أما فيما يخص مراقبة ومتابعة وتقييم المشاريع فيتم ذلك من قبل أجهزة لامركزية تابعة للجهات المعنية حسب تخصص ومهام كل منها (مديرية المصالح الفلاحية، محافظة الغابات،

الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية)، وفيما يتعلق ببرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني الموجه إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفين فهدف إلى:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

من جهة أخرى، قدمت الدولة أشكالا أخرى لدعم الإنتاج الفلاحي على غرار ما تم ذكره في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وقد وردت هذه الأشكال في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وخصت تحفيزات جبائية وصلت إلى حد الإعفاء النهائي، كإلغاء الرسم على القيمة المضافة لمجموعة من المنتجات والمدخلات الفلاحية، إضافة إلى المنتجات الموجهة للإنتاج الحيواني، وبالخصوص منتجات الصحة النباتية، البذور والأسمدة، كما خص أيضا تكاليف الاعتماد الايجاري فيما يتعلق باكتساب العتاد الفلاحي شريطة أن يكون العتاد منتج محليا وغيرها من التحفيزات كالإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور، والإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا، والنشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته، وكذا الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لصناديق التعاون الفلاحي، التعاونيات الفلاحية والشركات التعاونية للإنتاج بالإضافة إلى إعفاءات أخرى فيما يخص الرسم على القيمة المضافة والرسم على السيارات والآليات المتحركة الجديدة.

3. تقييم سياسة الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر:

هدف دعم القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 إلى تحسين أدائه من حيث الكم والنوع، من خلال توفير مناخ إنتاجي ملائم للفلاحين، ولتقييم مدى مساهمة سياسة الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في تحسين أداء هذا الأخير وتوفير هذا المناخ الإنتاجي يتم تحليل تطور مستوى القطاع

الفلاحي من خلال التركيز على مؤشرين وهما: الإنتاج الفلاحي ورأس المال الفلاحي وتحليل نسبة نمو كل منهما.

3.1.2 تقييم سياسة الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر:

هدف دعم القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019 إلى تحسين أدائه من حيث الكم والنوع، من خلال توفير مناخ إنتاجي ملائم للفلاحين، ولتقييم مدى مساهمة سياسة الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي يتم التركيز على مؤشرين وهما: الإنتاج الفلاحي ورأس المال الفلاحي وتحليل نسبة نمو كل منهما.

- **أثر الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي على الإنتاج الفلاحي:**

لمعرفة أثر سياسات الدعم على الإنتاج الفلاحي يتم التطرق لمعرفة أثر هذه السياسات على كل من الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي الذي تم تنفيذ العديد من البرامج المتعلقة بدعمه، من خلال تمويل المحاصيل النباتية وبخاصة الاستراتيجية منها كتمويل عمليات شراء البذور والحرث واستعمال الأسمدة وغيرها من المدخلات الضرورية للعملية الإنتاجية، والجدول الموالي يوضح نمو الإنتاج النباتي لدى بعض الشعب الفلاحية التي حضت بالدعم من قبل الحكومة.

جدول (03): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2000 -2019 (الوحدة: ألف طن)

التعيين	الحبوب	البقوليات	البطاطا	الطماطم	التمور	إجمالي الانتاج	نسبة النمو
متوسط الفترة 2000 - 2004	3042.11	43.91	1456.91	417.09	427.26	5387.28	-
متوسط الفترة 2005-2009	3620.46	49.14	1603.08	556.06	537.77	6376.51	49.75
متوسط الفترة 2010-2014	4214.74	85.94	4232.53	847.99	772.13	10153.33	59.23
متوسط الفترة 2015-2019	4467.68	123.69	4633.91	1355.83	1064.96	11646.07	14.70

المصدر: إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية لسنوات 2000-2019.

يظهر من خلال الجدول رقم (03) أن هناك تطورا ملحوظا في مختلف الشعب الفلاحية النباتية، ويتبين ذلك من نسبة نمو المنتجات الفلاحية خلال المخططات الخماسية، فقد استحوذت شعبة الخضر على أعلى نسبة نمو، بينما شهدت المحاصيل الاستراتيجية نسبة نمو متواضعة بالرغم من الإمكانيات المعلن عنها للنهوض بهذه الشعبة والتي بقيت رهينة لتساقط الأمطار،

أما بالنسبة للإنتاج الحيواني، فقد عملت الجزائر في إطار سياسات دعمها للقطاع الفلاحي من خلال دعم تمويل الأعلاف وتربية الحيوانات وغيرها من الإجراءات المعلن عنها ضمن برامج الدعم المختلفة، والجدول الموالي يوضح تطور بعض المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2000-2019:

جدول (04): تطور بعض المنتجات الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2019 (الوحدة: ألف طن)

التعيين	الألبان	البيض	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	إجمالي الانتاج	نسبة النمو
متوسط الفترة 2000 -2004	1876.56	156.21	284.57	175.33	2449.67	-
متوسط الفترة 2005-2009	1927.95	184.88	316.51	217.88	2647.22	6.20
متوسط الفترة 2010-2014	2916.88	264.46	435.32	364.16	3980.82	50.38
متوسط الفترة 2015-2019	3529.5	435.73	486.45	480.48	4932.16	23.89

المصدر: إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية

يظهر من خلال الجدول رقم (04) أن نمو الإنتاج الحيواني في ظل مخططات التنمية الفلاحية غير منتظم، حيث شهدت الفترة 2005-2009 أدنى نسبة نمو بلغت 6.20%، لترتفع إلى 50.38% خلال الفترة 2010-2014 محققة أعلى نسبة نمو، لتشهد تراجعا بعد هذه الفترة، وقد عرفت المنتجات الحيوانية هي الأخرى معدلات نمو مرتفعة لدى جميع الشعب إلى درجة تحقيق الاكتفاء الذاتي لدى بعض الشعب كالبيض واللحوم.

- **أثر الدعم على الرأسمال الفلاحي:**

لتقييم أثر الدعم على رأس المال الفلاحي يتم التركيز على إجمالي تكوين رأس المال الفلاحي، فبالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال الفلاحي الثابت الذي يعد أحد أهم المؤشرات المالية الكلية التي تقيس نمو رأس المال الفلاحي، والجدول الموالي يبين تطور إجمالي رأس المال الثابت الفلاحي.

جدول (05): تطور إجمالي رأس المال الثابت الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

التعيين	إجمالي الرأسمال الفلاحي	نسبة النمو
متوسط الفترة 2000 -2004	4959.80	-
متوسط الفترة 2005-2009	84446.73	70.30
متوسط الفترة 2010-2014	17090.41	102.33
متوسط الفترة 2015-2019	19354.2	13.24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في موقع الفاو.

يوضح الجدول رقم (05) أن هناك نموا غير منتظم في قيمة رأس المال الثابت الفلاحي، حيث بلغ متوسط قيمة إجمالي رأس المال الفلاحي خلال الفترة 2000-2004 ما يقارب 4959.80 مليون دج لتستمر في الارتفاع خلال الفترة 2005-2009 بقيمة بلغت 8446.41 مليون دج كمتوسط، لتشهد بعد الفترة 2010 -2014 تحسنا كبيرا في قيمة رأس المال الثابت، حيث بلغ متوسط قيمته خلال الفترة 2010-2014 ما يقارب 17090.41 مليون دج، وعلى العموم عرفت الفترة 2000 -2019 نسبة نمو غير منتظمة.

3. لمحة عن واقع الأمن الغذائي في الجزائر

تعد الجزائر واحدة من الدول التي تواجه تحديات كبيرة في مجال الأمن الغذائي وبالنظر الى ما تمتلك من موارد زراعية غنية وتاريخ زراعي قديم، فإنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على واردات الغذاء لتلبية احتياجاتها الغذائية، مما يجعلها تعاني من التبعية الغذائية وتعرضها للتقلبات في الأسواق العالمية وتغيرات الأسعار. هذا بالإضافة الى التحديات البيئية التي تؤثر على الأمن الغذائي. وتعمل الحكومة الجزائرية على تعزيز الأمن الغذائي من خلال تنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي المحلي وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي. تسعى الحكومة أيضًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الغذائية الحيوية وتعزيز التوعية بالتغذية الصحية وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين.

1.3 مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر

- **مؤشر توفر الغذاء في الجزائر:** يقيس مؤشر الغذاء مدى كفاية الامدادات الغذائية الوطنية وقدرة الوطن على توزيع الأغذية بالإضافة لخطر انقطاع الامدادات وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي ويتم قياسه عبر خمس مؤشرات تتمثل في البنية التحتية الزراعية وتقلب الإنتاج الزراعي وكفاية امدادات الغذاء ومخاطر عدم الاستقرار السياسي والانفاق العام على البحوث الزراعية والتطوير (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022، صفحة 27).

أما عن درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة (2019 -2021) وبعد تحديد الدرجات من (0 إلى 100)، قدر متوسط مؤشر توفر الغذاء في الوطن العربي عام 2021 ممثلا بأربع عشرة دولة بنحو (54.6) درجة، وهو يقل عن المتوسط العالمي المقدر بنحو (56.7) درجةٍ بينما وتحتل الجزائر المرتبة السابعة في مؤشر توافر الغذاء في الوطن العربي بدرجة 57.3 من مئة وقد سجلت تراجعا في

سنة 2022 بمعدل 1.2 مقارنة بالسنة الفارطة، كما تراجع المؤشر بين عامي 2020 و2021 على المستويين الدولي والعربي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022، صفحة 27)

- **مؤشر إمكانية الحصول على الغذاء: تقاس** إمكانية الحصول على الغذاء بقدرة الافراد على تلبية حاجياتهم من السلع الغذائية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022، صفحة 28) وبالتالي فهي تمثل طلب المستهلكين على السلع الغذائية بما يتوافق مع قدراتهم المادية بالإضافة الى درجات تعرضهم لصدمات الأسعار.

الشكل (01): مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء في الوطن العربي والعالم عام 2021

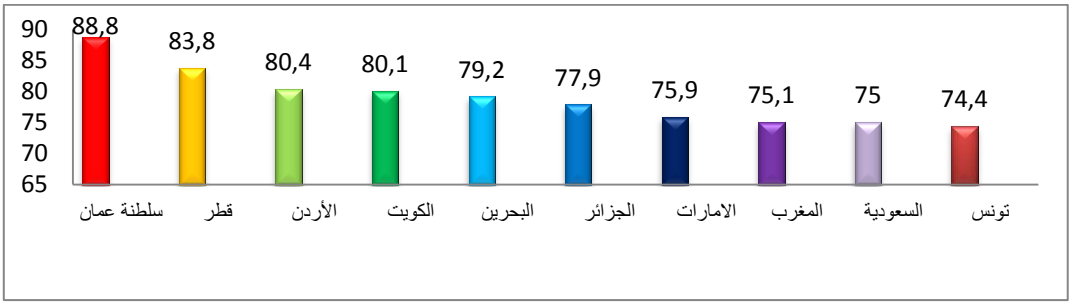

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021، صفحة 32)

من خلال الشكل رقم (01) فإن متوسط مستويات الدخول في الجزائر تقدر ب 3 ألف دولار في حين يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 4.27 ألف دولار اما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي لسنة 2021 فقد قدر 450.54 دولار وهي نسبة منخفضة جدا إذا ما قورنت بباقي الدول العربية ومع الاتجاه التصاعدي لأسعار المواد الغذائية فقد تأثرت قدرات إمكانية الحصول على الغذاء في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وقد قدرت متوسط قيمة الحصول على الغذاء في الجزائر ب77.9 وهي نسبة معقولة لحد ما.

- **مؤشر جودة وسلامة الغذاء:** يتم قياس مؤشر جودة وسلامة الغذاء عبر عدد من المؤشرات الفرعية المتمثلة في الالتزام الحكومي بتحسين الأوضاع التغذوية وتنوع النظام الغذائي وجودة البروتين وتوافر المغذيات الصغرى

الشكل (02): مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية والعالم لسنة 2022

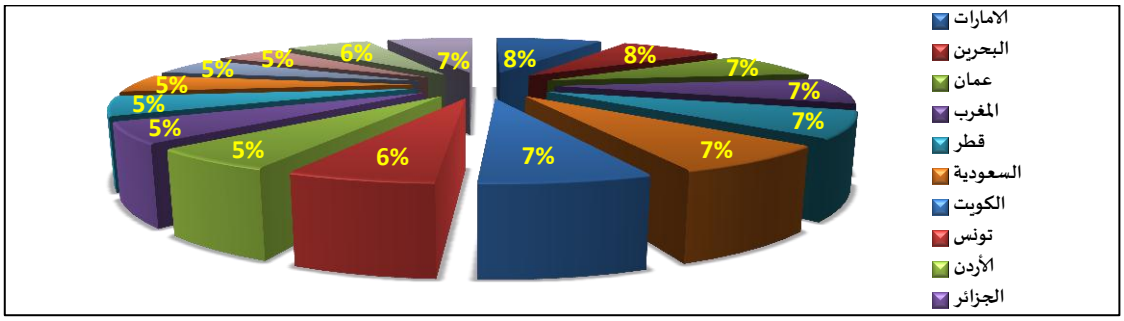

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022، صفحة 38)

من خلال الشكل (02) ومن خلال احصائيات منظمة التنمية الزراعية العربية يتضح لنا ان الجزائر تحتل المرتبة العاشرة من بين الدول العربية بمعدل54.7 وهي نسبة متأخرة جدا مقارنة بباقي دول العالم.

- **مؤشر الامن الغذائي:** مؤشر الأمن الغذائي هو مقياس يستخدم لتقييم ومراقبة حالة الأمن الغذائي في دولة معينة أو منطقة معينة. يهدف هذا المؤشر إلى قياس قدرة الفرد على الحصول على الغذاء الكافي والمغذي لحياة صحية نشطة. يعتمد مؤشر الأمن الغذائي على مجموعة من المؤشرات والمتغيرات مثل توفر الموارد الغذائية، والوصول إلى الغذاء، والاستدامة البيئية، والاستقرار الاقتصادي، والتغذية السليمة. ويتم حساب مؤشر الأمن الغذائي عادة باستخدام منهجية محددة تأخذ في الاعتبار عدة عوامل ومؤشرات متعلقة بالغذاء والتغذية.

الشكل (03): مؤشر الامن الغذائي في الدول العربية لسنة 2022

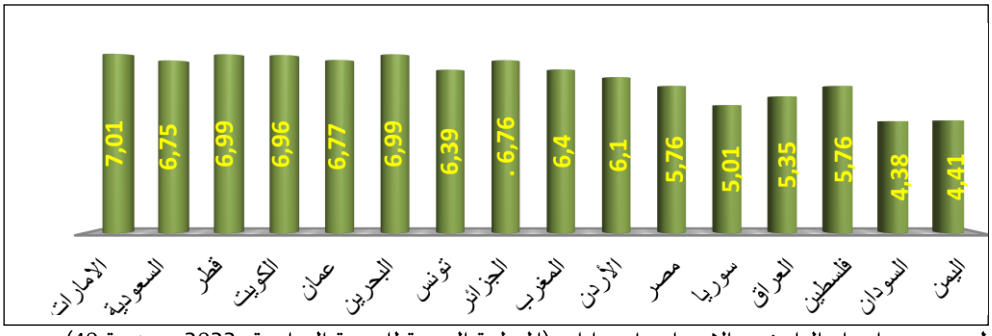

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022، صفحة 40)

نلاحظ من خلال الشكل (03) أن الجزائر تحتل المرتبة السابعة في الوطن العربي من خلال مؤشر الامن الغذائي بمعدل 6.76 درجة بعد كل من الامارات، قطر والكويت وعمان والسعودية والبحرين. وأدى

إدخال استراتيجية مخصصة للأمن الغذائي في عام 2020، وانخفاض مستويات الاعتماد على المساعدات الغذائية والإمدادات الغذائية الكافية، إلى تحسين توافر الغذاء للمستهلكين. وينعكس ذلك في تحسن الدرجات في التزامات سياسة الأمن الغذائي والحصول وكفاية العرض. كما تحسنت جودة الأغذية وسلامتها تحسنا طفيفا في الجزائر، نتيجة تحسن سلامة الأغذية وتحسين توافر المغذيات الدقيقة. ويعزى التقدم المحرز في ركيزة الاستدامة والتكيف أساسا إلى التحسينات في إدارة مخاطر الكوارث،

2.3 مؤشر الأمن الغذائي للجزائر في افريقيا

احتلت الجزائر المركز الأول إفريقيا في مجال الأمن الغذائي حسب برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة .وتصنف ضمن فئة الدول التي يقل معدل نقص التغذية فيها عن 2.5% من إجمالي السكان، خلال الفترة 2018-2020. وأبرز برنامج الأغذية العالمي في دراسته أن أكثر من 811 مليون شخص يعانون من سوء التغذية، أي 1 من كل 10 من سكان العالم. وفي عام 2015، اعتمد المجتمع الدولي الأهداف العالمية الـ 17 للتنمية المستدامة، وثانيها تحقيق "القضاء على الجوع"، من خلال القضاء على المجاعة، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين الغذاء، وتعزيز الزراعة المستدامة في آفاق عام 2030.

3.3 رؤية استشرافية للأمن الغذائي في الجزائر لمواجهة التحوّلات المعاصرة.

سارعت الجزائر في خضم الأزمة الغذائية التي يشهدها العالم، لاسيما وارتفاع أسعار الحُبوب في السوق الدولية، نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على اقتصاد دُول العالم لاتخاذ إجراءات واتّباع آليات، حرصا منها على تحقيق أمنها الغذائي في شُعبة الحُبوب كأوّل خُطوة، و تمّ تسطير خارطة عمل إستراتيجية، مبنية على تطوير الزراعة خاصة الصحراوية، واعتماد سياسات أكثر نجاعة لتطوير الزراعات الإستراتيجية، للرفع من مردُودية إنتاج الحبوب خاصة القمح الصلب، وتكثيف الشراكة الخارجية لبلوغ متوسط إنتاج وطني يتراوح ما بين 45 إلى 50 قنطارا للهكتار، مع التركيز على استغلال الإمكانات التكنولوجية الحديثة في إنتاج الحبوب، إضافة إلى تكثيف مُختلف أنواع الدعم للقطاع الفلاحي، وتمكين الفلاحين من الحصول على المدخلات والعتاد الفلاحي ضمانا لزيادة الإنتاج، فضلا عن التحكم في التكاليف؛ وأخيرًا توسيع طاقة التخزين الاستراتيجي للحبوب على المُستوى الوطني.إذ تعد الحبوب أحد ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد في إطار المُخطط الوطني للتنمية الفلاحية في أفق 2030. كما تواصل الجزائر، جُهودها في تحقيق الأمن الغذائي، عبر دعوة المُؤسّسات الناشئة للاستثمار في مجال الفلاحة والموارد المائية، وتأدية دور فعّال في الأمن الغذائي للبلاد، عن طريق الابتكار

في عصرنة طرائق الاستثمار الفلاحي، وابتكار تجهيزات خاصة بالري والموارد المائية، بهدف التقليل من فاتورة الواردات في هذه المجالات، وكذا تعزيز قدرات الإنتاج الفلاحي وتحسينه.

4.3 تحديات الأمن الغذائي في الجزائر

تواجه الجزائر تحديات متعددة في مجال الأمن الغذائي، والتي تؤثر على قدرتها على تلبية احتياجات سكانها من الغذاء. وفيما يلي بعض هذه التحديات:

_**الاعتماد على الواردات:** تُعتبر الجزائر من البلدان التي تعتمد بشكل كبير على واردات الغذاء لتلبية احتياجاتها الغذائية. تعتمد بشكل رئيسي على واردات الحبوب واللحوم والألبان والسكر والزيوت النباتية. هذا يجعلها عرضة لتقلبات أسعار السلع العالمية وقد يؤثر على استدامة إمداداتها الغذائية.

_**التغيرات المناخية:** تعاني الجزائر من تأثيرات التغير المناخي، مثل انخفاض مستويات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة. هذا يؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي ويقلل من كميات المحاصيل والموارد المائية المتاحة. تصبح المناطق الريفية والمناطق النائية أكثر عرضة للتأثيرات السلبية للتغير المناخي.

_**تدهور التربة ونقص الموارد المائية:** تواجه الجزائر تحديات فيما يتعلق بتدهور التربة والتصحر، مما يقلل من إنتاجية الأراضي الزراعية. كما يواجه البلد نقصًا متزايدًا في الموارد المائية، وخاصة في مناطق الصحراء. هذا يعيق القدرة على زراعة المحاصيل ورعاية الماشية.

_**التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** تعاني الجزائر من تحديات اقتصادية واجتماعية، مثل البطالة وتفشي الفقر في بعض المناطق. يؤثر ضعف الدخل والقدرة الشرائية للفرد على إمكانية الوصول إلى الغذاء الكافي والمغذي.

5.3 سبل تحقيق الامن الغذائي في الجزائر

لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، يمكن اتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات كما يلي:

_**تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي:** يجب تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي في الجزائر وزيادة إنتاجية المحاصيل وتربية الماشية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز البحث الزراعي وتنفيذ التقنيات الزراعية المتقدمة وتوفير الدعم التقني والمالي للمزارعين.

_**تنويع الإنتاج الزراعي:** ينبغي تنويع الأصناف الزراعية المزروعة وتربية مجموعة متنوعة من المواشي. ذلك يساعد على تحقيق استقرار إمدادات الغذاء وتقليل الاعتماد على واردات الغذاء.

_**تطوير البنية التحتية الريفية:** يجب تعزيز البنية التحتية الزراعية وتحسين نظام الري وإدارة المياه الزراعية. يمكن ذلك من خلال بناء السدود وتوفير التكنولوجيا اللازمة لتحسين إدارة الموارد المائية.

_**تشجيع الاستثمار في لقطاع الزراعي:** ان الزراعة الحديثة كي تحقق انتاجي عالية تحتاج الى استثمارات معرفية ورأسمالية، الا ان حصة القطاع الزراعي الجزائري في اجمالي الاستثمارات ضعيفة نوعا ما مقارنة بباقي القطاعات وبالتالي لابد من وضع سياسات مشجعة للاستثمار في القطاع الزراعي لاسيما عن طريق منح القروض للمزارعين مع مراعاة نسبة الفوائد في إطار خطة شاملة لسياسة القروض مع وضع معايير موضوعية لذلك (قويسي و بن موسى، 2022، صفحة 442_443)

_**تعزيز التجارة الزراعية المحلية:** ينبغي تعزيز التجارة الداخلية للمنتجات الزراعية وتحسين قدرة المزارعين على التسويق لمنتجاتهم. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير البنية التحتية المناسبة للتخزين والتبريد وتطوير قطاع النقل.

_**تعزيز السلامة الغذائية:** يجب تقوية رقابة الجودة والسلامة الغذائية لضمان توفر الغذاء الآمن والصحي للمستهلكين. يمكن أن تشمل هذه الجهود تطوير نظم المراقبة والتفتيش الغذائي وتعزيز التوعية بالنظافة الغذائية والتغذية السليمة.

_**ترشيد الاستهلاك الغذائي:** عن طريق تعديل أنماط استهلاك الغذاء بإيجاد البدائل الغذائية وتكثيف برامج التوعية في الأنماط السلوكية للافراد وتوعيتهم بسلامة الغذاء (قرينات، 2012، صفحة 74)

4. خاتمة

يمكن القول إن السياسات الفلاحية قد شهدت تحسينات ملحوظة في السنوات الأخيرة، وقد أسهمت في تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسين بعض جوانب الأمن الغذائي. ومع ذلك، لا يمكن اعتبارها قادرة بشكل كامل على تحقيق الأمن الغذائي. فلا زالت هناك تحديات عديدة تواجه القطاع الفلاحي، مثل نقص التمويل والتكنولوجيا الملائمة، وتدهور البنية التحتية الزراعية، وتغيرات المناخ، وتفشي الأمراض والآفات الزراعية. تلك التحديات تعيق القدرة على تحقيق الأمن الغذائي الكلي. بالإضافة إلى هذا الأمن الغذائي ليس مجرد قضية تتعلق بالإنتاج الزراعي فحسب، بل يتطلب أيضًا توفير وصول عادل ومناسب للغذاء للجميع، وتحسين التغذية والصحة، وتعزيز الاستدامة البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي.

لذلك، يجب أن يتم تعزيز الجهود المبذولة في القطاع الفلاحي وتوجيه المزيد من الاستثمارات والدعم لتحقيق الأمن الغذائي الشامل. يجب أن تتعاون الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع

المدني لتطوير سياسات متكاملة تهدف إلى تمكين القطاع الفلاحي وتعزيز قدرته على توفير الغذاء بشكل مستدام وعادل. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون هناك التركيز على تعزيز التعليم والتدريب الزراعي، وتعزيز البحث الزراعي، وتبادل المعرفة والتجارب الناجحة بين الدول، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن الغذائي. وبالتالي فإن تحقيق الأمن الغذائي الكلي يتطلب جهود مستدامة ومتواصلة من جميع الأطراف المعنية والمشاركة الفعّالة للحكومات والمجتمع الدولي في تنفيذ السياسات والبرامج الفعالة التي تعزز الاستدامة الزراعية وتحسن وضع الأمن الغذائي في العالم.

وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر الدعم الفلاحي مصدرا هاما لتمويل الأنشطة الفلاحية، كونه وسيلة تسمح بالتدخل المباشر وغير المباشر في مستوى الإنتاج وحجم التصدير والقدرة على استخدام المدخلات والتسويق وغيرها، كما تعمل سياسة الدعم على ضمان الدخل الفلاحي، وبالتالي الحفاظ على اليد العاملة في القطاع وتحسين القدرة الشرائية، بالإضافة إلى استقرار أسعار المنتجات الفلاحية داخل الأسواق المحلية، وهذا ما يساعد على تحقيق الأمن الغذائي المستدام.
- يعد تحسن الوضع المالي للجزائر بعد سنة 2000 بفعل الزيادة التي عرفتها أسعار المحروقات، والتي تواصلت إلى غاية سنة 2015 السبب الرئيسي لزيادة حجم المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية المختلفة، فقد توسعت الدولة في تقديم الخدمات المالية وزيادة فرص الفلاح التمويلية، وهذا عبر التسهيلات التي تقدمها مختلف المؤسسات المالية من صناديق الدعم، البنوك وغيرها.
- ارتكزت سياسات دعم القطاع الفلاحي على مبدأ الدعم المشجع لتحسين الاستثمار الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية، وهو أسلوب مختلف عن تلك البرامج التي طبقت في الفترات السابقة خاصة في الفترة الاشتراكية، إذ من المتوقع أن تحقق هذه الساسة أهدافها في عصرنة الفلاحة الجزائرية مستقبلا شريطة أن تكون هذه السياسة مبنية على أسس محكمة ودقيقة حتى تظهر نتائج ايجابية تسمح بتطور القطاع الفلاحي في الجزائر.
- خصصت الدولة الجزائرية مبالغ مالية ضخمة لتمويل القطاع الفلاحي، عبر سياسات الدعم المعلن عنها خلال الفترة 2000-2019، غير أنها لم توفق في بلوغ الأهداف المخطط الوصول إليها، خاصة فيما يتعلق بالارتقاء بالشعب الفلاحية الاستراتيجية.

- اتبعت الجزائر سياسات دعم متنوعة، حيث قامت الحكومة بإعداد مجموعة من البرامج لدعم مختلف الشعب الفلاحية عبر تنويع الصناديق المخصصة لتمويلها، وكذا تنويع المصادر التمويلية بإشراك العديد من الأجهزة المالية ذات الصلة كبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي قام بدوره باستحداث مجموعة من المنتجات المالية لتمويل مختلف الاستثمارات الفلاحية، وذلك في ظل سياسة دعم القروض الفلاحية.
- تراجع الطلب على الدعم الفلاحي من قبل الفلاحين أين كانت هذه النسبة تقدر بحوالي 90% خلال البدايات الأولى لسنة 2000 لتتراجع خلال السنوات الأخيرة أين بلغت حوالي 45%، وهذا ما انعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي، حيث أن هناك تباين في النتائج المحققة لدى هذا الأخير من نتائج مرضية لدى الشعب الحيوانية وشعبة الخضر إلى نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية.
- إن سياسات دعم التمويل الفلاحي في الجزائر تفتقر إلى التنسيق بين كل من الدولة ممثلة بأجهزتها والبنوك من والفلاحين من جهة أخرى، وهذا ما أدى إلى تواجد فجوة بين كل الأطراف تؤدي إلى تأخر تنفيذ العمليات المالية.
- إن المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي تعرف تطورا ضعيفا إذا ما قورنت بمخصصات قطاعات أخرى، كما أن هذه المبالغ لا تعكس الواقع بالنظر إلى حجمها، والأسوأ أن هذه المخصصات المالية تتأثر بفعل تراجع أسعار البترول، الأمر الذي يدعو للبحث عن بدائل أكثر استقرارا، خاصة وأن القطاع الفلاحي يعد أحد أهم القطاعات المعتمد عليها كبديل لقطاع المحروقات.

توصيات

تحقيق الأمن الغذائي عن طريق القطاع الفلاحي يتطلب مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تعزز إنتاج الغذاء وتحسن قدرة البلاد على توفير الغذاء بشكل مستدام. فيما يلي بعض السبل التي يمكن اتخاذها لتحقيق الأمن الغذائي عن طريق القطاع الفلاحي:

- يجب تعزيز إنتاج الغذاء في الجزائر عن طريق زيادة مساحة الأراضي الزراعية المستخدمة وتحسين إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الدعم المالي والتقني للمزارعين وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة والمستدامة في الزراعة.

- استخدام التكنولوجيا والابتكار في الزراعة لزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية عن طريق تعزيز التطوير التقني في مجالات مثل الزراعة المائية والزراعة العضوية وتقنيات الحديقة العمودية والاستدامة الزراعية.
- يجب تعزيز التسويق الزراعي وتوسيع قنوات التوزيع للمنتجات الزراعية، من خلال إنشاء الأسواق المركزية وتطوير نظم التوزيع المحلية والتصديرية.
- يجب تعزيز التعليم والتدريب في مجال الزراعة وتكنولوجيا الإنتاج الحديثة، من خلال تنظيم برامج تدريبية وورش عمل لرفع مستوى المعرفة والمهارات لدى المزارعين والعاملين في القطاع الفلاحي.
- يجب أن تكون الزراعة مستدامة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً عن طريق تشجيع ممارسات الزراعة المستدامة التي تحافظ على التنوع البيولوجي وتحمي الموارد الطبيعية وتعزز استدامة الإنتاج الزراعي على المدى الطويل.
- ينبغي دعم البحث الزراعي لتطوير تقنيات وممارسات جديدة في الزراعة. يمكن توفير التمويل للدراسات والأبحاث التي تركز على تحسين إنتاجية المحاصيل ومكافحة الآفات وتحسين كفاءة استخدام الموارد.
- يجب وضع سياسات زراعية فعالة تدعم القطاع الفلاحي وتعزز الأمن الغذائي. يجب أن تركز هذه السياسات على توفير الدعم المالي والتقني للمزارعين وتحسين بيئة الأعمال الزراعية وتعزيز الوصول إلى الأسواق وتقليل التبعية عن الاستيراد.

5. قائمة المصادر والمراجع:

- *Chirwa, E., & Dornard, A. (2013). Agricrultual Input Subsidies the recent Malawi Experience. United States of America: Oxford University Press.*
- اتحاد المصارف العربية .(n.d.) .الامن الغذائي في الوطن العربي .ادارة الابحاث والدراسات.
- الاسرج, ح. ع .(2010) .الامن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه .لبنان: النشرة المصرفية العربية بإتحاد المصارف العربية.
- البغدادي, ح. ج .(2007) .تحليل واقع الامن الغذائي العراقي وامكانية تحقيقه .مجلة القادسية للعلوم الادراية والاقتصادية.(11)4 ,

- الطاهر, م .(2007) .دور القطاع الفلاحي في تحقيق الان الغذائي في الوطن العربي .مجلة الباحث.25_15 ,(5)5 ,
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) .(2020) .رصد الامن الغذائي في المنطقة العربية .بيروت: الامم المتحدة.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية .(2021) . التقرير السنوي حول تطورات اوضاع الامن الغذائي في الدول العربية
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية .(2022) .تقرير اوضاع الامن الغذائي في الوطن العربي . السودان: الخرطوم.
- الواعر, ل .(2018-2019) .دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر - دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000 -2016 .-جامعة غرداية, الجزائر.
- زاوي, ب.و براضية, س .(2017) .سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر .مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي.108-97 ,(2)1 ,
- سفيان, ح .(2019-2020) .السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية .123 .جامعة فرحات عباس سطيف -1-, الجزائر.
- طويل, آ., قندوز , ف .,و مرابط , آ .(2021) .تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة)كوفيد- 99 -)دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفالحي.243-217 ,(3)37 ,Les Cahiers du Cread .-
- عدة, ع .(2018-2017) .سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في اجلزائر خلال الفترة 2016-1990 دراسة حالة ولاية تيارت .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .جامعة تلمسان.
- فضيلة بوطورة، و مريم زغلامي . (2017). آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر- دراسة حالة ولاية تبسة-. مجلة البديل الاقتصادي، 4(1)، 52-67.
- قرينات, س .(2012) .التنمية الزراعية في الجزائر والامن الغذائي .مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي.76_68 ,(1)9 ,
- قويسي, م .,و بن موسى, ك .(2022) .تحديات الامن الغذائي في الجزائر وسبل تفعيله .مجلة اقتصاد المال والاعمال.446_429 ,(2)7 ,

- لعلاوي, م .(2014-2013) .دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر . العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر-بسكرة- الجزائر.
- محمد غردي. (2012-2011). قطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 111. الجزائر: جامعة الجزائر.
- مريم كفي. (2014). الصراع الدولي في مجال الدعم الزراعي وأثره على الأمن الغذائي العربي. الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، 131. الجزائر: جامعة شلف.